"النمو الصناعي وأثره على المجتمع اللبناني ١٩٥٠-١٩٦١"

نهلة يس حمس الأنصاري
باحثة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة أسوان

واجهت الصناعة في لبنان عقبات كثيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونخص بها بالذكر النقص الطبيعي الكبير في المواد الخام اللازمة لها، وصعوبة تجديد العدد والآلات أو الحصول على قطع الغيار، وعلاوة على هذا فأن الاحتياجات العسكرية للحلفاء التي كانت تمتص جزءاً كبيراً من ناتج الصناعة قد انهارت الى أن أصبحت لا تمثل الا نسبة ضئيلة من استهلاك المنتجات الصناعية يضاف الى ذلك مزاحمة الصناعة السورية التي كانت تنمو في ظل ظروف اكثر ملاءمة من ظروف الصناعة اللبنانية (١)، ولقد عانت الصناعة اللبنانية الكثير من جراء ذلك فضلاً عن ما تم عام ١٩٥٠ حيث تم الغاء الاتحاد الجمركي مع سوريا فتأثرت العديد من الصناعات اللبنانية بوجه عام إذ انها خففت من حدة المنافسة الاجنبية (٢)، فقد قامت السلطات السورية بالحد من نشاط المؤسسات اللبنانية في سوريا ومن نشاط الخدمات التجارية اللبنانية الوسيطة، وهو ما أدى الى توجه جديد للاقتصاد اللبناني حيث ازداد السعي الى تنشيط الخدمات المنتجة لأسواق الاردن والعراق والسعودية وايران (٣)، وكذلك ظهور أسواق جديدة لها عبر البحار، وقد أدى انتشار البطالة الى انخفاض أجور العمال الصناعيين فانخفضت نفقة الإنتاج تبعاً لذلك وتضاعفت ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٢ كمية الاموال المستثمرة في إنشاء المصانع وشراء المعدات الخاصة بالصناعات اللبنانية الرئيسية وزاد عدد العمال المستخدمين بنسبة ٥٠% وقد زاد الإنتاج كذلك زيادة كبيرة، كما تقدم عام ١٩٥٣ خطوات أوسع من سابقاتها (٤). فقد تقدم الانماء الصناعي في لبنان خلال عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ بخطوات سريعة بعد أن كان تقدمه بطيئاً نسبياً عامي ١٩٥٣و ١٩٥٤، فقد ارتفع مقدار رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة بنسبة ١٥% عام ١٩٥٥ وبنسبة ٩% عام ١٩٥٦، وازداد

(١) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٤٨.

(٢) يوسف عبدالله صايغ، محمد عطاالله: مرجع سابق، ص ص ٣١- ٣٢.

(٣) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٤٨.

(٤) نفس المصدر، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٥-١٩٥٦، ملحق لدراسة الأحوال الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٥٦، الأمم المتحدة ١٩٥٧، ص ٥٠.

عدد العمال المشتغلين بنسبة ١٠% في كلتا السنتين، ويوضح الجدول التالي دلائل النمو الصناعي من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٦ (١).

السنة	عدد المنشآت	عددالعمال (بالألف)	رأس المال المستثمر (بملايين الليرات اللبنانية)	الانتاج	
				الكهرباء (بملايين الكيلوواط ساعة)	الاسمنت (بألاف الأطنان المترية)
١٩٥٢	٢,٢٠٠	١٩,٠	١٦٥	١٤٧	٢٨٠
١٩٥٣	٢,٣٢٥	١٩,٦	١٧٥	١٦٤	٣١٤
١٩٥٤	٢,٤٠٠	٢٠,٠	١٨٥	١٨٠	٣٢٦
١٩٥٥	٢,٦٠٤	٢٢,٠	٢١٣	٢٢٠	٤٥٣
١٩٥٦	٢,٩٠٦	٢٤,٢	٢٣٢	٠٠٠	٤٩٥

وقد نشط هذا الاتجاه الصعودي بتأثير سياسة الحكومة الرامية الى تشجيع الانماء الصناعي، بالحد من استيراد السلع المنافسة للمصنوعات المحلية، وبإعفاء بعض المواد الخام المستوردة من الرسوم الجمركية، وبعقد اتفاقات ثنائية للتبادل التجاري وبزيادة مبالغ القروض الصناعية وبإنشاء معهد صناعي، وقامت الحكومة في اكتوبر ١٩٥٦ بأعداد مشروع قانون يكفل للصناعة المحلية قدراً أكبر من الحماية. وقامت منشآت صناعية عديدة خلال هذه الفترة بتوسيع مرافقها وتنفيذ مشروعات جديدة، ويتضح من الجدول أن عدد المنشآت الصناعية قد أرتفع من ٢٤٠٠ عام ١٩٥٤ الى ٢٩٠٦ عام ١٩٥٦ وبدأ أحد معامل تكرير السكر أعماله عام ١٩٥٦، وتبلغ طاقته الإنتاجية اليومية ٧٠٠ طن، كذلك بدأ الانتاج في مصنع للإسمنت تبلغ طاقته السنوية ٧٠٠٠٠ طن، وتم زيادة طاقة انتاج المصنع القائم من ٤٠٠٠٠٠ الى ٦٠٠٠٠٠ طن متري، وبدأ انتاج في مصفاة للنفط تبلغ طاقتها السنوية على التكرير

(١) نفس المصدر، ص ص٥٠- ٥٢.

٥٥٠٠٠٠ طن، وفي عام ١٩٥٦ بدأ العمل في مصنع للدهان يقوم بتصدير منتجاته الى الخارج وكذلك بتصريفها في السوق المحلية، وكان يجرى العمل في ذلك الوقت لبناء مصنع يبدأ بنهاية ١٩٥٧ بإنتاج البرادات (الثلاجات) وغيرها من الأجهزة الكهربائية اللازمة للأغراض المنزلية وايضاً بُدأً في بناء مصنع صغير لصهر المعادن والغرض منه زيادة نسبة المعدن الموجودة في خامات الحديد المصدرة وتتراوح نسبة المعدن في ذلك الوقت بين ٤٤% وبين ٥٥ و ٦٠% وبذلك يمكن تخفيض أجور الشحن، وقد انشئت في عام ١٩٥٦ شركة رأسمالها ٨ ملايين ليرة لبنانية لصناعة المنتجات الكيماوية مثل الأسمدة وحامض الكبريتيك وحامض الليمون والأمونياك، وتكونت شركة أخرى لتركيب أجزاء سيارات مرسيدس بنز (١). وفي صيف عام ١٩٥٨ هبط انتاج الكهرباء بمقدار الثلث تقريباً نتيجة لانخفاض طلب الصناعة عليها وكذلك للضرر الذي الحق بأحد المصانع الرئيسية لتوليد الكهرباء واسترد معدله في أواخر السنة، وفي نهاية عام ١٩٥٨ انتهت عملية التوسيع الثانية في محطة توليد الكهرباء وبذلك ازدادت طاقة توليد الكهرباء بالبلاد بمقدار ٣٠،٠٠٠ كيلو واط أي بنسبة ٣٠% تقريباً (٢).

على أية حال فقد نمت الصناعة اللبنانية حتى أن الرأسمال الموظف ارتفع بنسبة كبيرة كما قامت صناعات جديدة وتوسعت صناعات كانت قائمة وتحسنت طرق الإنتاج واجدات بالتالي حصة القطاع الصناعي في وزارة الاقتصاد الوطني والسياحة، فقد ارتفعت رؤوس الاموال الموظفة في الصناعة من ١٤٧مليون ليرة عام ١٩٥٠الى ٤٣٣ مليون ليرة عام ١٩٦٠ أي زادت بنسبة ٣٠٠% كما أن عدد المنشآت الصناعية ارتفع من ١٢٨٥ عام ١٩٥٠ الى ٣٣٠٢ عام ١٩٦٠ حيث كان يعمل في هذه المنشآت حوالي ٣٨٧٨٣ عاملاً (٣)

(١) نفسه، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٧-١٩٥٨، ص ص ٣٠- ٣١.

(٢) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص ص٣٦- ٣٧.

(٣) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٥-١٩٥٦، ص ٥٢.

ويوضح الجدول التالي المؤسسات الصناعية عام ١٩٥٤.

الصناعة	عدد المؤسسات	عدد المستخدمين	رأس المال المستثمر (بملايين الليرات اللبنانية)	الانتاج (بالآف الاطنان)
تحضير الاغذية	٧٩٧	٥,٣٦٧	٦٠,٨	٦٧,٥
المشروبات	١٧٠	١,١١٥	١٤,٨	٥١,٩
المنسوجات	١٣٣	٥,٨٧٢	٦٨,٩	٩,٥
الالبسة	٤٣	١,٠٣٧	٤,٠	٠,٨
الخشب	٢٠٩	١,٧٥٤	٦,٨	٦٠,٢
الاثاث	٤٦	٥٦٤	٢,٩	١,٩
الورق ومنتجاته	٢١	١١٢	١,٠	١,٠
الجوت والقنب	٢	١٧٦	٢,٠	٠,٥
الطباعة	٢١٣	١,٤٩٢	٩,٦	٣,٣
الدباغة والجلود	١٠٤	٨٤٢	٤,٩	٥,٩
المطاط	٢٢	٣٩٣	٠,٢	٠,٩
المواد الكيماوية	١٢٣	١,٠٢٣	١٢,٨	٥١,٨
المحاجر غير المعدنية	٤٤٨	٣,٢٠٣	٩,٠	٣٥,٢
المنتجات المعدنية	١٣٠	٢,٢٠٠	١٣,١	١٨,٥
الآلات والمعدات الكهربائية	٨	١١٤	١,٣	٠,٧
متنوعات	٤٩	٣١٩	٧,٨	٢٨,١
المجموع	٢٥١٨	٢٥,٥٨٣	٢١٩,٩	٣٣٧,٧ (١)

وتعتبر صناعة الأغذية أهم الصناعات عموماً في لبنان سواء من ناحية رأس المال المستثمر فيها (١٣٠) مليون ليرة، أو من ناحية انتاجها، وتشتمل على صناعات

(١) صلاح عمر باشا، ص ٣٧.

عديدة من أهمها (١)، صناعة تكرير السكر الذي ارتفع انتاجه من كمية طفيفة لا تستحق الذكر الى٦٠٠٠ طن عام ١٩٥٢و ١٤٠٠٠طن عام ١٩٥٣ وتسير طاقاتها الانتاجية نحو الزيادة، وصناعة الزيوت النباتية التي ارتفع انتاجها من ٩٠٠ طن عام ١٩٤٥ الى ٥٦٠٠ طن عام ١٩٥٢، وصناعة البسكويت التي ارتفع انتاجها من ٣٠٠ طن عام ١٩٤٥ الى ١٢٠٠ طن عام ١٩٥٢، وصناعة العجائن الغذائية التي ارتفع انتاجها من ٣٠٠ طن الى ٢٤٠٠ طن، وصناعة الشكولاتة والمربيات ومختلف انواع الحلوى وقد بلغ انتاجها ٤٧٠٠طن عام ١٩٥٣، وصناعة البيرة التي هبط انتاجها عن الذروة التي بلغها اثناء الحرب الى مليوني لتر عام ١٩٥٣، وصناعة الخمر والعرق وغيرهما من المشروبات الكحولية وقد ارتفع انتاجها ارتفاعاً خفيفاً في سنوات ما بعد الحرب حتى بلغ ٢٢٠٠٠٠٠ لتر عام ١٩٥٣ والمشروبات غير الكحولية التي ارتفع انتاجها الى أكثر من عشرين ضعفاً فبلغ ٩٥٠٠٠٠٠ لتر عام ١٩٥٣، وتوفر هذه الصناعات السالفة الذكر جميعها باستثناء صناعة السكر فائضاً طفيفاً للتصدير كما انها جميعها كانت تعمل دون مستوى طاقتها الإنتاجية بكثير (٢)، ومنذ عام ١٩٥٤ ارتفعت اسعار الأغذية بوجه عام نتيجة لهبوط محصول الحنطة (القمح) وعدد من المنتجات الزراعية الأخرى، وكان هذا الهبوط ناجماً في الدرجة الأولى عن سوء الأحوال الجوية عام ١٩٥٥، وارتفعت أسعار الأغذية مجدداً في النصف الثاني من عام ١٩٥٦، رغم ازدياد المحصول عام ١٩٥٦، ورغم ازدياد الواردات عام ١٩٥٦ وذلك بسبب ازدياد سرعة التوسع النقدي واحتكار المواد الغذائية في أواخر السنة (٣). وقد توسعت صناعة الأغذية في عام ١٩٥٧ حيث زاد الانتاج في جميع الصناعات الرئيسية باستثناء المنسوجات (٤).

وتلي صناعة المنسوجات صناعة الأغذية في الأهمية، وتشمل المنسوجات الحريرية والصوفية والقطنية والملابس الداخلية والجاهزة، وغزل القطن. وقد طرأت

---

(١) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ص ١٤٩- ١٥٠.

(٢) نفس المصدر، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٥-١٩٥٦، ص ١٤٥.

(٣) نفسه، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٧-١٩٥٨، ص ٣٠.

(٤) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص ٣٧.

تغييرات متباينة على فروع تلك الصناعة المختلفة، فبعضها تطور وزاد انتاجه والبعض الآخر أصابه الضعف والانهيار (١). وواجهت صناعات النسيج بعض الصعوبات فانحدرت صناعة لف الحرير الى فئة الصناعات الثانوية، بيد أن صناعة نسج الحرير نمت وتقدمت حتى ارتفع انتاجها من ٢٦ طناً عام ١٩٤٥ الى ٣٢ طناً عام ١٩٥٢، وهي كمية تمثل سدس الاستهلاك اللبناني فقط. ولم يستطع الانتاج اللبناني من الاقمشة الصوفية أن يتخطى المائة وخمسين طناً، وهو رقم أدنى بكثير من استهلاك لبنان ومن طاقته الإنتاجية، أما صناعة غزل القطن التي بلغ عام ١٩٤٦ رقماً قياسياً ٨٠٠٠ طن فقد تعرقلت من جراء خسارتها للسوق السورية، ولم يتجاوز انتاجها عام ١٩٥٢ مقدار ٣٠٠٠ طن وذلك رغم الاسواق الجديدة التي وجدتها لنفسها في الخارج (٢)، وارتفع انتاجه عام ١٩٥٩ الى ٨٥٧١٣ طن(٣)، الا أن تلك الحالة قابلها ارتفاع في انتاج الاقمشة القطنية التي كانت تستورد في السابق من سوريا من ٢٠٠ طن عام ١٩٤٥ الى ١٠٠٠ طن عام ١٩٥٢، ويصدر جزء من هذا الإنتاج الى الخارج. وقد ارتفع كذلك انتاج الملابس الداخلية والجوارب من ١٨ طناً عام ١٩٤٥ الى ٣١٠ اطنان عام ١٩٥٢ (٤)، وفي عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥ نمت صناعة المنسوجات انماءً تدريجياً في لبنان، أما في عام ١٩٥٧ فقد حدث توسع إنتاجي في جميع الصناعات باستثناء النسيج فقد اعقبها هبوط عام في الانتاج في عام ١٩٥٨ نتيجة لتوقف النشاط الاقتصادي المعتاد بسبب الاضطرابات السياسية التي حدثت في صيف ذلك العام، وعانت صناعة النسيج أكبر خسارة عام ١٩٥٨ إذ هبط انتاجها الى حوالي نصف ما كان عليه عام ١٩٥٧ (٥).

وقد نمت صناعة مواد البناء، حيث كانت قد سادت في لبنان في فترة الخمسينيات حركة عمرانية واسعة النطاق نتيجة للتوسع المالي في هذه الفترة، فقد

---

(١) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٥٠.

(٢) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص٣٧.

(٣) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٥٠.

(٤) نفس المصدر، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٧-١٩٥٨، ص ٣٠.

(٥) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص٣٧، ص٣٨.

تدفقت الى هذا القطاع أموال غزيرة كانت وراء حركة الإنشاء والبناء التي شهدها لبنان في مختلف المناطق والمدن خاصة في مدينة بيروت، وتقدر الاموال المستثمرة في تلك الصناعة بأكثر من نصف الاستثمار الكلى في لبنان (١). وقد نمت صناعة مواد البناء لتسد حركة البناء، وادت زيادة الطاقة الانتاجية عام ١٩٤٧ الى ارتفاع انتاج الاسمنت من ١٤٨٠٠٠ طن عام ١٩٤٥ الى ٢٠٩٠٠٠ طن عام ١٩٤٨ والى ٢٨٠٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ والى ٣١٤٠٠٠ طن عام ١٩٥٣ والى ١٤١٠٠٠ طن في النصف الأول من عام ١٩٥٤ (٢)، وقد أدى ازدياد النشاط المعماري في بعض الجهات وأعمال التعمير في المناطق التي دمرتها الزلازل والفيضانات عام ١٩٥٦ الى ارتفاع الطلب على مواد البناء، فارتفع انتاج الاسمنت من ٣٢٦٠٠٠ طن عام ١٩٥٤ الى ٤٥٣٠٠٠ طن والى ٤٩٥٠٠٠ طن في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ على التوالي، وقد أدى ازدياد امكانيات التصدير الى تنشيط الانتاج المحلى لبعض المواد مثل الأسمنت (٣)، وفي عام ١٩٥٨ هبط انتاج الاسمنت بنسبة ١٠% الى ٦٠٠٠ طن نتيجة لهبوط مماثل في أعمال البناء (٤).

ونالت صناعة الوقود أهمية خاصة، حيث زاد انتاج المحروقات (الوقود) والطاقة زيادة واضحة فارتفع ما يجرى تكريره في مصفاة طرابلس التي بدأت عملها في نهاية عام ١٩٤٠ من ١٠٠٠٠٠طن عام ١٩٤١ الى ٢٢٧٠٠٠ طن عام ١٩٤٦، كما ارتفع بعد زيادة طاقتها الانتاجية الى ٥٤٦٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ والى ٥٤٥٠٠٠ طن عام ١٩٥٣ والى ٢٦٥٠٠٠ طن في النصف الأول من عام ١٩٥٤. وقدر استهلاك لبنان من أهم المحروقات المتفرعة عن النفط بمقدار ٢٦٥٠٠٠ طن عام ١٩٥٠ ٣١٥٠٠٠ طن عام ١٩٥٢، أما الكميات الفائضة عن استهلاك لبنان من انتاج المصفاة فتصدر الى سوريا. وهناك مصفاة اخرى قرب صيدا بدأت عملها في شهر

(١) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٥٠.
(٢) نفس المصدر، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٥-١٩٥٦، ص ٥١.
(٣) نفس المصدر: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٧-١٩٥٨، ص ٣٠.
(٤) نفس المصدر: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ص ١٤٨- ١٤٩.

فبراير من عام ١٩٥٥، وهي تقوم بتصفية (بتكرير) نفط الجزيرة العربية الذي تنقله انابيب شركة التابلاين وقدرت طاقة هذه المصفاة على التكرير في بادئ الامر ٣٠٠٠٠٠طن سنوياً، وقدر أنها سوف ترتفع الى ٤٥٠٠٠٠عام ١٩٥٦ حيث يبلغ وقتئذ مجموع رأس المال المستثمر في المصفاة ٨ ملايين دولار. وكان معظم الإنتاج من المحروقات الخاصة باستعمال السفن. أما المنتجات الاخرى التي هي أخف من المحروقات السالفة فقد ركز على أن يكون تصريفها داخلياً حيث تسد جميع حاجات البلاد من منتجات النفط الرئيسية (١). وقد تأثرت صناعة تكرير النفط تأثراً بارزاً بوقف استيراد منتجات النفط من الاقليم السوري بعد بدء العمل في مصفاة حمص. فهبطت كميات النفط الخام الواردة الى المصافي اللبنانية في طرابلس وصيدا من ١٠٥٣٠٧٦ طن عام ١٩٥٧ الى ٧٤٣٨٦٠طن عام ١٩٥٩ (٢)، وزاد كذلك انتاج الطاقة الكهربائية وارتفع من ٥٧ مليون كيلو واط ساعة عام ١٩٤٥ الى ١٠٤ ملايين عام ١٩٤٩ والى ١٤٧ مليون عام ١٩٥٢ و١٦٤ مليون عام ١٩٥٣، ويتضمن الرقم الأخير ٦٣ مليون كيلو واط ساعة انتجتها المولدات الحرارية و١٠١ مليون انتجتها المولدات الكهربائية المائية (٣).

وبجانب هذه الصناعات المهمة وجدت صناعات أخرى لعبت دورها في الصناعة بلبنان، والتي شملت صناعة الصابون التي يبلغ انتاجها السنوي ٦٠٠٠ طن، وصناعة الدباغة ويبلغ انتاجها السنوي ٢٠٠٠طن، وصناعة اللمبات الكهربائية ويبلغ انتاجها السنوي ٥٠٠٠٠٠ لمبة، وصناعة المنتجات الحديدية والفولاذية المختلفة وقد بلغ انتاجها ٨٠٠٠طن عام ١٩٥٢ بينما كان ٩٠٠٠طن فقط عام ١٩٤٥(٤). وبذلك يمكن القول إن مجالات الصناعة في لبنان كانت قد تعددت.

---

(١) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٤٩.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥٠.

(٤) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص ص ٣٩- ٤٠.

*** دور الحكومة في الاهتمام بالصناعة.**

واجهت الصناعة اللبنانية صعوبات، حيث كانت قلة عدد السكان في لبنان سبباً في أن السوق الداخلي أمام الصناعة كان ضيقاً، وامكانيات التوزيع المحلى كانت محدودة جداً، وإن كان يحد من ظهور أثر ذلك العامل أن متوسط دخل الفرد في لبنان يعتبر عالياً بالنسبة لغيره في أي من بلدان الشرق الأوسط مما يساعد على رفع المقدرة الشرائية للمستهلكين (١). ومما يزيد في ضيق السوق اللبنانية ما يبديه المستهلك اللبناني من تفضيل بينّ للسلع الأجنبية التي يتمتع استيرادها في لبنان بنطاق من الحرية أوسع من النطاق الذي يتمتع به في اجزاء المنطقة الأخرى وذلك نظراً الى سياسة الحرية التجارية النسبية التي تتبعها الحكومة اللبنانية (٢) ومن جانب آخر، ترتب على انهاء الوحدة الجمركية مع سورية فقدان السوق السوري الذي كان يستوعب نسبة كبيرة من انتاج كثير من الصناعات اللبنانية وعلى الأخص غزل القطن والدباغة والمواد الكيماوية (٣)، واجريت محاولات ناجحة لإيجاد اسواق للصادرات اللبنانية مثل قبرص وفرنسا ومصر للزيوت النباتية وبعض اقطار اوروبا الغربية لغزل القطن، والهند وباكستان وافريقيا الغربية للأقمشة. بيد أن عدم ثبات هذه الاسواق قد ظهر عندما حل الكساد بصناعة النسيج في العالم عام ١٩٥٢ وفرضت القيود على الواردات الآتية من لبنان. وظهر كذلك عند عدم تجديد اتفاق المقايضة الذي عقده لبنان عام ١٩٥٣ مع باكستان والذي يستورد لبنان بموجبه القطن الخام من باكستان ويصدر اليها غزل القطن، وقد حمل تقلص السوق معظم المصانع اللبنانية التي يبدو انها اضخم نوعاً مما يتطلبه المستوى الإقليمي على العمل دون طاقتها الانتاجية بكثير وادى بذلك الى رفع تكاليف الانتاج (٤)، كما أن الغاء الاتحاد الجمركي مع سوريا قد أثر ايضاً في عرض المواد الاولية نظراً الى انه كان هناك في السابق نوع من التخصص الصناعي المفيد للبلدين معاً، فكان زيت بذرة القطن مثلاً

---

(١) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٥٠.

(٢) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص ٤٠.

(٣) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٥٠.

(٤) نفس المصدر، ص ١٥٢.

يستورد من سوريا لصناعة الصابون، بينما يصدر اليها زيت الزيتون اللبناني. وقد حد هذا العامل من تعدد الصناعات اللبنانية وتنوعها.

وساهم ارتفاع نفقات المحروقات والقوة الكهربائية في عرقلة الصناعة اللبنانية. فمنتجات النفط أغلي ثمناً في لبنان منها في بعض اقطار الشرق الاوسط الأخرى نظراً الى ارتفاع سعر تسليم المصفاة ورسوم الانتاج ونفقات التوزيع. غير أن الهبوط الذي طرأ على الاسعار منذ الحرب نزل بسعر الجملة لزيت الغاز من ١١٥ ليرة لبنانية للطن الواحد عام ١٩٤٥ الى ١٠٩ ليرة لبنانية عام ١٩٤٨ و٩١ ليرة لبنانية عام ١٩٥٣، كما أن الاتفاقات التي عقدت في ذلك الوقت مع شركات النفط بما فيها الاتفاق الخاص بإنشاء المصفاة الجديدة قرب صيدا زادت من ذلك الهبوط. واسعار القوة الكهربائية كانت بدورها مرتفعة نظراً لارتفاع المحروقات وضيق نطاق انتاج الكهرباء (١) ويضاف لذلك، وجود طاقة انتاجية معطلة بمعنى أن المصانع القائمة لا تنتج بكامل طاقتها لعدم توافر ظروف التشغيل الكامل، فالمواد الخام نادرة وتوزيع الانتاج ضيق النطاق الأمر الذي يؤدى الى ارتفاع تكلفة الوحدات المنتجة (٢).

وللتغلب على تلك الصعوبات، قامت محاولات ناجحة لفتح بعض الاسواق الخارجية مثل قبرص، وفرنسا ودول الجامعة العربية والهند وباكستان وافريقية الغربية (٣)، كما قامت الحكومة في السنوات (١٩٥١-١٩٥٤) بمساعدة الصناعة كثيراً فعدلت الرسوم الجمركية لحماية المشاريع الصناعية وتشجيعها، وسمحت في ١٩٥١ باسترداد الرسوم المفروضة على انتاج السكر، بينما خفضت الرسوم المفروضة على بعض المواد الاولية مثل المطاط وخيوط اللدائن (البلاستيك) وزادت الرسوم المفروضة على بعض السلع المصنوعة، مثل جلد النعال والاثاث والفرشايات (الفرش) (٤) كما أن الحكومة شرعت منذ عام ١٩٥٢ في اتباع سياسة جمركية من

(١) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص٤٠.

(٢) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(٣) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٥٢.

(٤) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص٤٠.

شأنها فرض نوع من الحماية الصناعية المحلية، مثال ذلك تقرير رسوم تتراوح بين ٢٥-٣٠% على جميع الواردات التي لها مثيل في الانتاج المحلى، واعفاء الخامات المستوردة والآلات اللازمة للصناعة (١).

وفي عام ١٩٥٣م فرضت الحكومة نظام الترخيص على استيراد بعض السلع التي تمثل ما يقارب عشر مجموع الواردات، وقامت عام ١٩٥٤ برفع الرسوم المفروضة على الاقمشة القطنية والقطن الطبي والالبسة القطنية الجاهزة بينما خفضت الرسوم المفروضة على معدات التعبئة في العلب والزجاج. ويسمح للحبوب والآلات الصناعية ومعظم المواد الاولية بالدخول معفاة من كل رسم. كما وسعت الحكومة بالإضافة الى ذلك الى تشجيع الاستثمار الصناعي، عن طريق اعفاء المنشآت الجديدة التي يزيد رأسمالها على المليون ليرة لبنانية من ضريبة الدخل. وساعد البنك الزراعي والصناعي الذي انشئ على توفير الائتمان الصناعي الذي تقف ندرته وارتفاع سعر فائدته عقبة كبيرة في سبيل تقدم الصناعة اللبنانية (٢).

وثمة خطوة أخرى اتخذتها الحكومة بمساعدة الولايات المتحدة هي قيامها عام ١٩٥٣ بإنشاء المعهد الصناعي والغاية من انشاء هذا المعهد هي اعداد دراسات على الانتاج والتصريف للمشروعات المزمع انشاؤها، واجراء التجارب المختبرية، ومساعدة المؤسسات القائمة في شؤون استخدام المعدات الحديثة وتنظيم ذلك الاستخدام على خير وجه ممكن، وكذلك في شؤون الانتفاع بالمواد الاولية والمنتجات الفرعية. وسيضطلع بإدارة المعهد ممثلون للحكومة ولرجال الصناعة ولإدارة العمليات الخارجية التابعة للولايات المتحدة. واتخذت الحكومة بعض الخطوات لزيادة انتاج الكهرباء وتخفيض ثمنها فعمدت عام ١٩٥٢، أثر اضراب المستهلكين ورفض الشركة الرئيسية صاحبة الامتياز توسيع محطتها الى تخفيض سعر بيع الكهرباء للجمهور بنسبة ٢٢ في المئة والاضطلاع مؤقتاً بإدارة الشركة والتعجيل بإنشاء مولدات التيار الكهربائي. وفي عام ١٩٥٤ قامت الحكومة بشراء الشركة بمبلغ ٢٣٥٠٠٠٠٠ليرة

(١) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٥٣.

(٢) نفس المصدر، نفس الصفحة.

لبنانية، وهو الثمن الذي اتفق عليه كلا الطرفين وتم عام ١٩٥٤انشاء مشروع كهرباء نهر البارد، الذي تتراوح طاقته الانتاجية بين ١٨٠٠٠٩٠٠٠ كيلو واط. وقد سدت بذلك مؤقتاً حاجة البلاد من الكهرباء (١)، وبالإضافة الى هذه المجهودات المبذولة للنهوض بالصناعة لزيادة كمية الكهرباء المولدة، والعمل على خفض تكاليفها لإمكان مد المصانع بالقوة المحركة الرخيصة، قامت الحكومة بتنفيذ بعض المشاريع الكبرى كمشروع الليطاني ومشروع الحاصباني.

ومع ازدياد عدد المؤسسات الصناعية في لبنان، اعفت الحكومة في يوليو ١٩٥٤ المؤسسات الجديدة التي يزيد رأسمالها على مليون ليرة لبنانية من ضرائب الدخل في السنين الست الأولى الى النمو الاقتصادي، كما انها اتخذت تدابير أخرى في هذا السبيل، فرفعت الرسوم على ما يستورد من بعض المواد المصنوعة كالمنسوجات القطنية وخفضت الرسوم على ما يستورد من الآلات والمواد الخام ومنها المعادن، والغت هذه الرسوم واسس في عام ١٩٥٤ بنك زراعي صناعي عقاري برأسمال قدره ٥, ٢مليون دولار، واثناء عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ بدأت العمل في عدة مؤسسات صناعية جديدة، وبدأ معمل تكرير النفط في صيدا العمل في فبراير ١٩٥٥ وقد بلغ ما استثمر فيه من رأس مال ٨ ملايين دولار وزادت طاقة تكرير السكر لتغذية السوق المحلية وتم التخطط لإنشاء مصنع للصلب وإقامة معامل لتجميع اجزاء السيارات (٢). وقد ارتفع مقدار رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة بنسبة ١٥% عام ١٩٥٥ وبنسبة ٩% عام ١٩٥٦، وازداد عدد العمال المشتغلين بنسبة ١٠ % في كلتا السنتين، وقد نشط هذا الاتجاه الصعودى بتأثير سياسة الحكومة الرامية الى تشجيع الإنماء الصناعي بالحد من استيراد السلع المنافسة للمصنوعات المحلية، وبإعفاء بعض المواد الخام المستوردة من الرسوم الجمركية وبعقد اتفاقات ثنائية للتبادل التجاري وبزيادة مبالغ القروض الصناعية وبإنشاء معهد صناعي، وقامت

(١) نفس المصدر، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٤–١٩٥٥، ص ص ٥٣– ٥٤.

(٢) نفس المصدر، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٥–١٩٥٦، ص ٥٠.

الحكومة في اكتوبر ١٩٥٦ بإعداد مشروع قانون يكفل للصناعة المحلية قدراً أكبر من الحماية (١).

ومن جانب آخر، قامت الحكومة اللبنانية بدورها أمام مشاريع الانماء في لبنان فقد كانت المصالح الحكومية المختصة، ولاسيما وزارة الاشغال العامة والزارعة هي التي تقوم بتصميم جميع مشاريع الانماء وتنفيذها، وذلك حتى عام ١٩٥٣ حين أنشئ مجلس الانماء والتصميم الاقتصادي، والذي تالف من خمسة اعضاء بحكم وظائفهم وسبعة اعضاء معينين، وهو يضطلع بحصر ما في لبنان من موارد وامكانيات اقتصادية ويضع مشروعات عامة للإنماء ويقترح الاجراءات والطرق اللازمة لتمويلها، أما التنفيذ فمعهود به الى المصالح المختصة (٢). وقد قدم مجلس التصميم والانماء تقريره المتضمن مشروع السنوات الخمس للإنماء الاقتصادي بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٨، والذي احتوى على مشاريع موزعة على القطاعات والاعمال التالية: الزراعة، الصناعة، المواصلات، السياحة، والاصطياف، مسح الأراضي والاستقصاء الجيولوجي واستقصاء الثروة المائية واستثمارها، والعمل والشؤون الاجتماعية، وقدر لإنجازها نفقات تبلغ حوالي ٨٠٠ مليون ليرة تنفق بالتساوي تقريباً بين ١٩٥٨ و١٩٦٢ أي برنامج الخمس سنوات. وعلى الرغم من أن التقرير يهدف الى تدخل الدولة في انماء المرافق العامة، فأنه يعلن النظرية السائدة في لبنان، نظرية الايمان بالحرية الاقتصادية، ويصرح " أن الانماء الاقتصادي عمل من أعمال السوق الحر يأتي بصورة الية، وما على الحكومة أو القطاع العام سوى القيام ببعض استثمارات في حقول معينة لا تتعارض مع حقول الاستثمار الخاص، ومن ثم فالقوى الخفية في الاقتصاد الحر تدفع عجلة الاقتصاد نحو التطور والنماء السريع (٣).

---

(١) نفس المصدر، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٦٢.

(٢) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص ٤٢، ص٤٣.

(٣) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ص١٦٣- ١٦٤.

وتعد مشاريع الري وتوليد الطاقة الكهربائية من أهم المشاريع الإنمائية التي قامت بها الحكومة اللبنانية، وقد بلغ مجموع المصروفات التي انفقت على اعمال الري وتجفيف الأراضي في الموازنة العادية وكذلك من صندوق الانماء حوالي ٣١ مليون ليرة لبنانية، وذلك عن الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٥٤. وقد أمكن بفضل هذه المصروفات ري مساحة من الأراضي تبلغ ٢٧٥٠٠ هكتار أي بزيادة قدرها ١٣٥ في المئة من المساحة المروية السابقة. وتم كذلك ري مساحة اضافية قدرها ٨٠٠٠ هكتار وذلك بفضل أحد مشاريع الامتياز الخاصة. وكانت مشاريع الري التي تم تنفيذها من المشاريع الضيقة النطاق. أما مشاريع الري الرئيسية التي كان يبحث لتنفيذها فهي المشاريع التالية: مشروع القاسمية ومشروع عكار، ومشروع اليمونة، ومشروع العاصي، ومشروع الليطاني. وتتناول هذه المشاريع مساحة اضافية من الأراضي قدرها ٤٣٠٠٠ هكتار، وأما المشاريع الرئيسية الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية فهي مشروع اليمونة ومشروع العاصي ومشروع نهر ابراهيم ومشروع الليطاني (١).

وفي عام ١٩٥٥ تم اعتماد موازنة المشاريع المائية لري مشاريع مياه القاسمية، ونهر الجوز، اليمونة، وأدونيس وتم اعتماد ١٧١٢٦٢ ل. ل. لصرفه على هذه المشاريع وتم الموافقة عليه بالإجماع، وفي يونيه عام ١٩٥٦ تم إقرار مشروع القانون بالإجماع وهو يقضى بفتح اعتماد قدره ٢٥٥ الف ل. ل لصيانة وترميم المشاريع المائية في القاسمية، ورأس العين، وأدونيس، ونهر الجوز، واليمونة (٢)، وقد بدأ العمل في مشروع ري القاسمية على نهر الليطاني عام ١٩٤٣ وهو يروى مساحة من الأراضي قدرها ١٨٠٠ هكتار، والتخطيط لتوسيعه ليتمكن من ري مساحة أخرى قدرها ٢٧٠٠ هكتار، وقدر مجموع التكاليف عام ١٩٤٨ بمبلغ ١١ مليون ل. ل، انفق منها ثمانية ملايين ونصف المليون حتى نهاية ١٩٥٢. ومن المقرر الانتهاء من هذا المشروع عام ١٩٥٥. أما مشروع عكار القائم في لبنان الشمالي فأنه يسقى

(١) مجلس النواب اللبناني: الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الثالثة، ١٩٥٦.

(٢) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٦٤.

مساحة من الأراضي قدرها ٢٨٠٠ هكتار، وهو مصمم ليسقي مساحة اجمالية قدرها ١٠٠٠٠ هكتار من الاراضي، ٧٥٠٠ هكتار منها يسقيها على مدار السنة و٢٥٠٠ يسقيها في موسم الربيع. وقد قدرت نفقات المشروع الاجمالية بما في ذلك الجزء الذي تم انجازه بستة ملايين ل. ل، وانتهي العمل من المشروع عام ١٩٥٨. وتوفر بحيرة اليمونة (وهي تقع في الجزء الشمالي من لبنان الاوسط) مياه الري الربيعي لمساحة من الأراضي قدرها ٢٥٠٠ هكتار، ومياه الري الصيفي لمساحة من الأراضي قدرها ٨٠٠ هكتار، وارتفاع الأول الى ١٠٠٠٠ هكتار والثاني الى ١٠٠٠ هكتار، وتكلفة النفقات ثلاثة ملايين ل. ل. بالإضافة الى المليون ونصف المليون من الليرات اللبنانية التي تم انفاقها، ولم تحدد مدة لإنجاز هذا المشروع. أما نهر العاصي الذي ينبع من لبنان الشمالي، فيروى في ذلك الوقت مساحة من الاراضي قدرها ألف هكتار، ويمكن التوسع في استغلاله ليروي مساحة اضافية أخرى قدرها ٤٠٠٠ هكتار، ويدخل كل من نهر العاصي وبحيرة اليمونة في امتياز لتوليد الطاقة الكهربائية منحته الحكومة لأحدى الشركات الخاصة لمدة خمس وسبعين سنة (١).

ولمشروع الكهرباء المائية المقام على نهر ابراهيم طاقة ثابتة قدرها ١٥٠٠ كيلو واط وطاقة قصوى قدرها ٤٢٠٠ كيلو واط وقد انشأته احدى شركات الامتياز، وبدأ عمله عام ١٩٥٠، وتمكن عام ١٩٥٣ من انتاج طاقة قدرها عشرون مليون كيلو واط ساعة من الكهرباء، وسمحت الحكومة للشركة عام ١٩٥٤ بزيادة رأسمالها من مليون ل. ل. الى ١١٧٥٠٠٠٠ ل. ل. كما اقترحت الحكومة أن تضمن قرضاً قدره اربعة ملايين ل. ل. يقدمها بنك سوريا ولبنان الى الشركة، وكان من المقرر اقامة مشروع آخر لتوليد القوة الكهربائية طاقته القصوى تكون ١٢٠٠٠ كيلو واط وقد قدر أن يكون انتاجه السنوي ٦٥ مليون كيلو واط ساعة. وتقدر تكاليف هذا المشروع بعشرة ملايين ل. ل. بما في ذلك بناء سد وإقامة منشآت اخرى، وقدر لإنجازه عام ١٩٥٧، حيث يعمد بعد ذلك الى إقامة مشروع ثالث منظور انشاؤه وتبلغ طاقته ١٢٠٠٠ كيلو واط وكان من المقرر ان ينجز في نهاية عام ١٩٥٥ انشاء محطة

(١) نفس المصدر، ص ١٩٤.

حرارية في بلدة الزوق تبلغ طاقتها ١٥٠٠٠كيلو واط على أن تضاعف تلك الطاقة بعد ذلك بوقت قصير (١).

وأما مشروع الليطاني فله أثره الهام في الزراعة والصناعة في لبنان الجنوبي وبالتالي في زيادة الدخل القومي، حيث ينبع نهر الليطاني من منطقة تقع شرقي بعلبك وينحدر جنوباً الى ارتفاع ٩٠٠ متر الى مصبه في البحر المتوسط شمال مدينة صور، ويبلغ طول مجرى النهر ١٦٠ كم، وتحيط الجبال التي تؤلف من منحدراتها المتجهة نحوه حوضاً مساحته الفي كيلو متر مربع، أي نحو خمس مساحة لبنان، ويستمر النهر في مجراه جنوباً نحو مدينة صور ثم ينجرف غرباً نحو مصبه عند القاسمية وارتفاعه ٨٠٠ متراً في المنطقة بين القرعون ومصبه في البحر، ويكون هذا المسقط مصدراً طبيعياً عظيماً لاستغلال القوى الكهربائية (٢)، ومشروع الليطاني من أهم المشاريع المائية في لبنان الذي يهدف الى توفير مياه الري وتوليد الطاقة الكهربائية معاً (٣)، وكان الغرض من هذا المشروع هو دراسة الاستغلال الأمثل لموارد الطاقة وكيفية تنمية الزراعة وزيادة مساحتها، وإن كانت هناك معوقات أمام المشروع كجفاف النهر بعد سنوات والتكلفة المادية التي يمكن سدادها على مدى ٤٠ سنة، رغم أن المشروع كان سيؤدى الى إنتاج الكهرباء من المشروع الى سداد العجز في بيروت (٤).

---

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية (ارشيف بلدان): فيلم ٢٦، محفظة ٣٩، ملف ٢/٧/٢٢٧، مكاتبة من السفير بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن مشروع الليطاني وقرض لبنان من البنك الدولي لتمويل المشروع، بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٠.

(٢) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٦٤.

(٣) **F. O, 957/182, Memrondum from Hugh D. Farley 12 July 1954.**

(*) هو برنامج مساعدات تقنية أمريكي مخصص للدول النامية لاسيما لدول آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، أعلن عن البرنامج لأول مرة في خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان في ٢٠ يناير ١٩٤٩ بمناسبة توليه منصب الرئاسة لفترة رئاسية ثانية وقد تحدث الخطاب عن الأهداف الأربعة لسياسة الخارجية الأمريكية، وقد أُقر البرنامج من قبل الكونغرس الأمريكي في ٥ يونيو ١٩٥٠ وخصص له مبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي للسنة المالية ٥١/١٩٥٠ كما شكلت لجنة في وزارة

وقد قسم مشروع الليطاني الى مرحلتين: المرحلة الأولى وتنفذ قبل عام ١٩٦١، وقد استعان المسئولون في دراسة هذه المرحلة بالتصميمات التي وضعها خبراء النقطة الرابعة (*) الامريكية. أما المرحلة الثانية فتبدأ بعد عام ١٩٦١، ويستهدف المشروع في المرحلة الاولى الى تسهيل وسائل الري في مناطق البقاع الجنوبي وسهل صيدا وبيروت، حيث كان المقدر أن تروى وتستصلح مساحة قدرها ١٣٠٠٠ هكتار، ولهذا أنشأ خزان لحجز المياه قرب "القرعون" يخرج منه نفق تحت الارض تبنى عليه محطتان لتوليد الكهرباء، الاولى في "يسرى" وقوتها ١٧٥ ألف كيلو وات، والثانية في "جون" وقوتها ٢٤ ألف كيلو وات، وقد قدرت تكاليف تنفيذ المرحلة الأولى ١٥٠ مليون ليرة لبنانية (١).

ويهدف مشروع الليطاني في الوقت ذاته الى توليد الطاقة الكهربائية بواسطة ست محطات للكهرباء المائية يبلغ مجموع طاقتها ١٧١٠٠٠ كيلو وات، وقد تطلب المشروع إنشاء ثلاثة سدود كبرى، وخمسة سدود أخرى، وقنوات للري طولها ٢١٠ كيلو مترات و٤١ كيلومتراً من الانفاق و١٢ كيلو متراً من خطوط الاسلاك الناقلة للتيار الكهربائي ذات الضغط العالي، كما قدرت تكاليف السدود بمبلغ ٨٨ مليون ل. ل. ، وتكاليف محطات توليد الكهرباء بمبلغ ١٨٩ مليون ل. ل. وتكاليف شبكة الاسلاك الناقلة للتيار بمبلغ ٢٨ مليون ل. ل (٢)، ولعل توجيه مشروع الليطاني بصورة اساسية الى تأمين حاجة لبنان من الكهرباء كان راجعاً الى أن المتاح لا يكفي لمواجهة احتياجات البلاد المتزايدة، مما كان له أثره الواضح خاصة في الصناعة التي اضطرت ازاء هذا الوضع الذي تقرر الى استخدام قوى محركة اكثر كلفة في تشغيل المصانع، ومن ناحية أخرى فأن المنطقة الساحلية التي تبلغ مساحتها حوالي ٨٥٠٠

الخارجية الأمريكية تحت اسم مجموعة المساعدات التقنية أشرفت على البرنامج. انظر" ويكيبيديا الموسوعة الحرة "، تم الدخول ٢٠١٤/١/٢٦، الساعة ٣٠: ١٠ م.

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية (ارشيف بلدان): فيلم ٢٦، محفظة ٣٩، ملف ٢/٧/٢٢٧، مكاتبة من السفير بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن مشروع الليطاني وقرض لبنان من البنك الدولي لتمويل المشروع، بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٠.

(٢) الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٦٥.

فدان تقريباً، الواقعة بين بيروت وصيدا، والذي توزع بطريقة الزراعة الجافة، سيصبح بالإمكان زراعتها زراعة كثيفة بفضل نظام الري الذي سيحققه المشروع، مما سيكون له أكبر الاثر في النشاط الزراعي عامة، والدخل القومي خاصة (١)، وبعد اتمام المرحلة الاولى من المشروع كان سيتم زراعة ١٨٦٠٠٠هكتار، وانتاج ١٧١ الف كيلو وات، وقد قدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بـــ ٣٤١٩٢٠٠٠٠ ل. ل (٢).

ونستخلص من ذلك أن الغرض من مشروع الليطاني هو تحقيق زيادة المساحة المروية من الأراضي الزراعية بمقدار ٢٥٠٠٠٠ دونم (*) (أي حوالي ٢٥٠كم٢) في الوقت الذي كانت مساحة الأراضي المروية قبله تبلغ ٦٠٠٠٠٠ دونم (أي حوالي ٦٠٠كم٢)، وكذلك توليد كهرباء هيدروليكية مقدارها ٢٠٠ ألف كيلو وات، هذا فضلاً عن توفير مياه الشرب للمنطقة الممتدة من بيروت الى صيدا ومنطقتي جنوب البقاع وجبل عامل (٣).

وبالنسبة لتنفيذ المشروع كان قد قدم الى المجلس النيابي مشروع قانون يقضى بإنشاء شركة يوكل اليها تنفيذ واستغلال مشروع الليطاني، رأسمالها مائة مليون ليرة لبنانية وتشترك فيها الحكومة بنسبة ٥٥%، ولكن قوبل هذا الرأي بمعارضة تتلخص في أن واجب الحكومة في توجيه الصناعة واقتصاد البلاد يحتم عليها أن تقوم هي بتنفيذ المشروع، وصدر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٤ قانون بإنشاء مصلحة حكومية

---

(١) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص ٤٤.

(2) F. O, 957/182, from W. F. Crawford ، 27 November 1954 .

(*) دونم هي وحدة قياس لمساحة الأرض، استعملت في الإمبراطورية العثمانية لأول مرة وبقيت على هذا الحال حتى يومنا هذا، ومساحة هذه الوحدة تختلف من مكان الى آخر والدونم في لبنان يعادل ١٠٠٠ متر مربع. انظر" ويكيبيديا الموسوعة الحرة "، تم الدخول ٢٠١٤/١/٢٦، الساعة ١٠: ٣٠ م.

(٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية (ارشيف بلدان): فيلم ٢٤، محفظة ٣٦، ملف ٢/٨٢/٧٥٣م، مذكرة من المستشار التجاري بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تنفيذ مشروع الليطاني، بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١١.

تسمى "المصلحة الوطنية لنهر الليطاني" مهمتها تنفيذ مشروع الليطاني وتوليد الكهرباء في لبنان، وكذلك انشاء شبكة ارتباط بين محطات توليد الكهرباء في لبنان، فضلاً عن انشاء محطات تحويل وخطوط توزيع كهربائية في جميع مناطق لبنان (١).

وأما تمويل المشروع فقد عرضت بعض الشركات الاجنبية تمويل المشروع ولكن قوبل بالرفض لأن الاقتراض من الدول الاجنبية يفرض قيوداً تحد من حرية لبنان التجارية وتفرض عليه بعض الالتزامات التي قد تؤدى في المستقبل الى تحميل المشروع مصاريف واموال، منها قيمة نقد هذه الدول بالنسبة للنقد اللبناني وما يمكن أن يطرأ عليها من تقلبات، هذا بخلاف الارتباطات السياسية التي يفضل لبنان التحرر منها، خوفاً على استقلال لبنان. ولذلك قررت الحكومة أن تلجأ الى الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بفائدة ٤,٧٥% في تمويل المشروع لمدة ٢٥ عاماً، ووافق مجلس وزراء لبنان في جلسة ١٧ أغسطس ١٩٥٥ على شروط القرض والتي كان يبدأ سداد الدفعة الأولى منها بعد ست سنوات من استلام القرض، وفي ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ تم فتح اعتماد بمبلغ ٢٧ مليون دولار من البنك الدولي بضمان الحكومة اللبنانية لصالح مجلس الليطاني الوطني لتنفيذ الجزء الأول من المشروع، والذي كان سينتهي في عام ١٩٦١ والتي تقدر تكاليفها بحوالي ٤٠ مليون دولار حوالي (١٢٥ مليون ل. ل.) (٢).

وبالإجمال يمكن القول بأن الاعمال التي بدأت على نهر الليطاني والتي قدر أن يستغرق تنفيذها اثنى عشر سنة كانت ستخصص كل فترة لتنفيذ اعمال معينة، فخلال الفترة الأولى، والممتدة من عام ١٩٥٦ م الى عام ١٩٦١م، خطط لبناء سد

---

(١) نفس المصدر، فيلم ٢٦، محفظة ٣٩، ملف ٢/٧/٢٢٧، مكاتبة من السفير بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن مشروع الليطاني وقرض لبنان من البنك الدولي لتمويل المشروع، بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٠.

(٢) نفس المصدر، مكاتبة من السفير بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن مشروع الليطاني وقرض لبنان من البنك الدولي لتمويل المشروع، بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٠. وانظر ايضاً مجلس النواب اللبناني: الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الاول، محضر الجلسة السابعة عشره، ١٩٥٤.

القرعون ويبلغ ارتفاعه ٤٥ متراً ويحجز ٦٠ مليون متراً مكعباً من الماء، وشق نفق مركبه ويبلغ طوله ٦٩٠٠متراً وطوله ٣,١٠متراً، واقامة مصنع توليد كهرباء مركبه وقوته ٢٨٥٠٠كيلو وات، وبناء حوض لتخزين المياه بمركبه، وحفر مجرى للمياه ويشمل اقامة نفقين في الجبال الاول نفق جزين وطوله ٩٧٠٠ متراً، والثاني نفق كنانه وطوله ٦٣٠٠ متراً وقطر كل منهما٣,٢٧ متراً، وبناء حوض لتخزين المياه بكنانه، واقامة مصنع لتوليد الكهرباء وتبلغ قوته ٦٠٠٠٠ كيلو وات، وبناء حوض لتخزين المياه، واقامة نفق جون ويبلغ طوله ٦٤٠٠ متراً، وأما الفترة الثانية الممتدة من عام ١٩٦٢م الى عام ١٩٦٧م، فقط خطط لتعلية سد القرعون بمقدار ١٦ متراً ليتمكن من حجز ١٩٥ مليون متراً مكعباً بدلاً من ٦٠ مليون متراً، وزيادة قوة مصنع مركبه لتوليد الكهرباء بمقدار ٢٠٠٠ كيلو وات، وزيادة قوة مصنع ثالث لتوليد الكهرباء من ٦٠٠٠٠ كيلو وات الى ١٢١٥٠٠٠ كيلو وات، وإقامة مصنع ثالث لتوليد الكهرباء بناحية جون تبلغ قوته ٤٠٠٠٠ كيلو وات، واقامة سد خالده وتبلغ مقدرته على حجز المياه ٧٧ مليون متراً مكعباً، واقامة مصنع كهرباء عند (زريره) قوته ١٢٠٠٠ كيلو وات (١).

وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٥٧ بدأ الاحتفال ببدء العمل في مشروع الليطاني في بلدة يحمر في البقاع، وقد حضر الحفلة السيد رئيس الجمهورية والسادة الوزراء وبعض النواب كما حضرها لفيف من رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية والاجنبية ومنهم سفير الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا وتركيا، والقى خطاباً فيه حول أطماع إسرائيل في المياه وعن سعيها لعدم تحقيق هذا المشروع الضخم، وأن الدراسات التي وضعت حول هذا المشروع وضعت على أساس إمكانية استفادة

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية (ارشيف بلدان): فيلم ٢٤، محفظة ٣٦، ملف ٢/٨٢/٧٥٣م، مذكرة من المستشار التجاري بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تنفيذ مشروع الليطاني، بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١١.

إسرائيل منه ولكن يقظة اللبنانيين منعت الصهاينة من ذلك، واشار الى اثر مشروع الليطاني في دعم اقتصاديات لبنان (١).

وبالرغم من تلك الخطوات التي تمت في سبيل الانماء الصناعي فإن لبنان ظل متخلفاً صناعياً، وإن كانت امكانيات التنمية الصناعية ظلت متاحة، إذ خصته الطبيعة ببعض المميزات التي من شأنها تيسير النهوض بالصناعة، فقد تنوع الانتاج الزراعي الذي يعتبر مورداً للخامات اللازمة لكثير من الصناعات، كما كانت هناك وفرة من المياه لاستعمالها المباشر في الصناعة، ومن حيث كونها مصدراً هاماً من مصادر انتاج القوى المحركة، وكذلك وجود مصافي البترول في موانئه طرابلس و صيدا، مما يسهل على الصناعة الحصول على الوقود بأسعار مناسبة، ووجود فيض من رؤوس الاموال المودعة في مصارف لبنان ظلت تنتظر توظيفها، حيث قدرت الودائع في مصارف بيروت في آخر عام ١٩٥٧ ما يقرب من ٦٠٠ مليون ليرة لبنانية و ٦١٢ مليون في آخر عام ١٩٥٧ و ٨٠٠ مليون عام ١٩٦٠، وتوفر الموقع الجغرافي الذي يجعل من لبنان مركزاً هاماً للمواصلات بين الشرق الذي يعتبر سوقاً واسعة للمنتجات الصناعية، وبين الغرب الذي يعتبر مركزاً هاماً من مراكز التقدم الفني والصناعي، هذا فضلاً عن توفر المهارة والحذق لدى العمال الصناعيين في لبنان نتيجة لمزاولتهم الحرف اليدوية التي عرفتها البلاد من قديم الزمن تلك هي أهم الاعتبارات الطبيعية والاقتصادية في لبنان، فاذا ما أمكنه التوفيق بينها وبين عناصر التنمية الفنية والاستقرار السياسي، لأصبح أمام لبنان من الامكانيات الواسعة للنمو الصناعي ما لا يتوفر بنفس الدرجة في كثير من البلدان العربية الأخرى (٢).

---

(١) نفس المصدر، محفظة ٣٥، ملف ٢/٨١/٧٥٣ج٣، مكاتبة من السفير بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن بعض الخطب التي القيت في الاحتفال ببدء مشروع الليطاني، بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢.

(٢) صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص ص ٤١ –٤٢.

قائمة المصادر و المراجع

١- الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٥٠.

٢- صلاح عمر باشا: مرجع سابق، ص٤٠.

٣- مجلس النواب اللبناني: الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الثالثة، ١٩٥٦.

٤- وثائق وزارة الخارجية المصرية (ارشيف بلدان): فيلم ٢٦، محفظة ٣٩، ملف ٢/٧/٢٢٧، مكاتبة من السفير بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن مشروع الليطاني وقرض لبنان من البنك الدولي لتمويل المشروع، بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٠.

٥- الأمم المتحدة: التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤، ص ١٦٤.

٦- وثائق وزارة الخارجية المصرية (ارشيف بلدان): فيلم ٢٤، محفظة ٣٦، ملف ٢/٨٢/٧٥٣م، مذكرة من المستشار التجاري بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تنفيذ مشروع الليطاني، بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١١.

٧- وثائق وزارة الخارجية المصرية (ارشيف بلدان): ، فيلم ٢٦، محفظة ٣٩، ملف ٢/٧/٢٢٧، مكاتبة من السفير بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن مشروع الليطاني وقرض لبنان من البنك الدولي لتمويل المشروع، بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٠.

٨- وثائق وزارة الخارجية المصرية (ارشيف بلدان): ، مكاتبة من السفير بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن مشروع الليطاني وقرض لبنان من البنك الدولي لتمويل المشروع، بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٠. وانظر ايضاً مجلس النواب اللبناني: الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الاول، محضر الجلسة السابعة عشره، ١٩٥٤.

٩- وثائق وزارة الخارجية المصرية (ارشيف بلدان): ، محفظة ٣٥، ملف ٢/٨١/٧٥٣ج٣، مكاتبة من السفير بلبنان الى وكيل وزارة الخارجية، بشأن بعض الخطب التي القيت في الاحتفال ببدء مشروع الليطاني، بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢.

10- (1) F. O, 957/182, Memrondum from Hugh D. Farley ،12 July 1954 .

11- (1) F. O, 957/182, from W. F. Crawford ، 27 November 1954 .